القائم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة

خلال جلسة مناقشة التطاول على القضاء ومعرفة إجراءات الحكومة وتدابيرها في هذا الصدد

فزعة حكومية - نيابية لنصرة محراب العدالة:

■ العبد الله: أي مجتمع متحضر يساند المرفق القضائي وأي محاولة لهز أركانه تنعكس على جميع مؤسسات الدولة

■ مجلس الوزراء أكد أن القضاء الشامخ ورجاله موضع فخر للكويت والكويتيين والتشكيك الأخير غير مقبول بتاتاً

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

ناقش مجلس الأمة مطولا الإجراءات الحكومية والتدابير بحق المتطاولين على القضاء الكويتي الشامخ إذ شهدت الجلسة استنكارا شديدا لما طال قضائنا النزيه من اتهامات مغرضة تهدف لزعزعة صورته والتشكيك به.

وأكدت الحكومة على لسان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله أن أي مجتمع متحضر يساند المرفق القضائي وأي محاولة لهز اركانه تنعكس علي جميع مؤسسات الدولة بشكل غير ايجابي.

وقال العبدالله في بيان الحكومة أن القضاء الشامخ ورجاله موضع فخر للكويت والكويتيين ،وهذا تعبير رسمي لموقف الحكومة مما صدر مؤخرا بالتشكيك في بعض رجال القضاء ومن ثم الاساءة لهم هم شيوخ القضاء ولا يقبل اي احد الاساءة لهم واتهامهم دون ادلة

وبين أن الشركات التي اختيرت لفحص الشريط لم يتم اختيارها بناء علي اهواء شخصية وانما بناء علي ترشيح الاجهزة الرسمية المعنية في بريطانيا،والتسجيلات أحيلت الي النيابة العامة للتحقيق فيها وانتهت النيابة الي قرارها بالحفظ

من جانبه قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم انا لا ادافع عن قضية شريط او تخابر فكل شخص يدافع عن نفسه ..انا اقول لماذا الكذب علي الشعب الكويتي ،ولماذا تضليل الناس وادخال الرعب في قلوب الشعب..نحن لسنا ضد اشخاص.

وتابع من تواجدوا في ساحة الارادة هم بلطجية.. هذه العصابة كانوا يريدون افتعال مشاكل مع الداخلية ومحاميهم معهم ..ونقول الي سمو رئيس مجلس الوزراء إذا لم يطبق القانون سيلامتون العقوبة .

وشدد النواب المتحدثون في الجلسة على أن استخدام اساليب مزيفة واشرطة أمر شي مؤسف ..وان يصل الامر بالتشكيك في القضاء فهو أمر مرفوض.. فقضاؤنا يتعرض لهجمة شرسة والقضية ان هناك توجها لهز اركان الدولة.

وقال النواب أتم على الحكومة ووزير العدل والداخلية ان يتصدوا للمشككين بالقضاء،مشددين على ان يحرص الجميع على ان يكون قضاؤنا بخير .

إلى ذلك وافق مجلس الامة في المداولتين الاولى والثانية في جلسته أمس على اقتراح بقانون بشأن انشاء جهاز المراقبين الماليين وأحاله الى الحكومة.

وجاءت نتيجة التصويت على الاقتراح بقانون بموافقة 45 عضوا في المجلس وامتناع عضو واحد من إجمالي الحضور وعددهم 46 عضوا.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة :

أجل رئيس رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم انعقاد الجلسة لمدة نصف ساعة وذلك بسبب عدم اكتمال النصاب،واستانف الرئيس الغانم افتتاح الجلسة بعد اكتمال النصاب وتلا الامين العام اسماء الحضور من النواب والوزراء.

واعتذر عن جلسة الأمس:رئيس الوزراء ،وزير الداخلية ،وزير التجارة، وزير المالية،روضان الروضان ،خليل عبد الله

ثم انتقل المجلس الي مشروع لجنة الميزانيات بشان قانون المراقبين الماليين

عدنان عبد الصمد بصفته رئيس لجنة الميزانيات :بجهود مشتركة بين المجلس والحكومة جاء هذا القانون واننا نؤمن بان كثرة الوسائل الرقابية ليست هي الطرق المثلي لترشيد الاداء ،لكن القانون الحالي لا ينشي نظاما رقابيا جديدا، فهناك ١٧٦ مراقبا ماليا يعملون حاليا في الجهات الحكومية

وهذا القانون يساعد العاملين في الاجهزة المالية للدولة لانارة الطريق فهو يساعد المسؤولين علي السير بالاتجاة الصحيح ..وهذا القانون لا يتعارض مع صلاحيات ديوان المحاسبة وهو يعتبر مكملا لقانون المحاكمات التاديبية

ونص وضع مادة تنص علي عدم الاخلال بالاختصاصات لديوان المحاسبة ولا تمسها..ونستشهد بكلام الرئيس مرزوق الغانم عندما قال ان هذا المجلس كان امامه طريقان اما المضي في طريق المجالس السابقة في الصوت العالي او العمل بهدوء وتحقيق الانجازات ،ونؤكد أن البرلمان الحالي اختار العمل والانجاز وتحقيق الرقابة والتشريع

محمد الجبري :قانون مهم مثل هذا سيكون المساعد لديوان المحاسبة في اداء عمله وهو قانون مستحق خاصة واننا في لجنة الميزانيات نعاني من الملاحظات الكثيرة التي تاتي من الديوان ،واتمني علي النواب والحكومة الدفع نحو اقرار هذا القانون الذي يشكل جهازا مستقلا للمراقبين الماليين وهم الشريحة المهمة

عبد الحميد دشتي:منذ عام ١٩٧٨ وبعد ان صدر المرسوم باعداد الميزانيات والحساب الختامي ونص بعواده علي تعيين مراقبين ماليين ،لم تفعل هذه المواد وظلت معطلة..وبارك الله في الجهود المخلصة التي سعت ودفعت بما يحقق منفعة عامة واقرار قانون المراقبين الماليين ..اليوم المجلس يتصدي بشكل عملي لواحدة من صور التعدي علي المال العام وان كنا نتمني ان يكون جهاز المراقبين الماليين مستقلا ولكن للاسف

رئيس الجهاز يتبع وزير المالية واتمنى ان يعدل هذا الامر ولكن ليس في الامكان افضل مما كان ..ونتمني علي وزير النفط ان يتشدد في الرقابة علي المؤسسات النفطية لان هناك فسادا مستشريا في القطاع النفطي وعلي الوزير استحداث جهاز مراقبين ماليين ..اليوم مجلس الامة يتصدي للفساد علي عكس المجالس السابقة التي كان فيها من يصارخ ويدعي حماية المال العام وفي الحقيقة هم من اكبر السراق.. ومحاكم الكويت شاهدة

عبد الله التميمي:كان يفترض ان يكون جهاز المراقبين الماليين مستقلا وتابعا لمجلس الامة كما هو الحال بالنسبة لديوان المحاسبة بدلا ان يكون تابعا لوزير المالية ..ومع المجلس الحالي له الفخر علي تفعيل دور المراقبين الماليين وهذا هو الرد الفعلي علي كل المزايدين والمشككين الذين يطالبون باسقاط البرلمان الحالي وردنا علي هؤلاء فعليا تحت قبة عبد الله السالم ..يوجد اختلاف بين الحكومة والمجلس علي تبعية القطاع النفطي لجهاز المراقبين الماليين

صالح عاشور :تجاوزات مالية واضحة في مختلف اجهزة الدولة وتم تجاهل جهاز المراقبين الماليين لانه لم يصدر بقانون ودورنا اليوم ان نقوي هذا الجهاز باصداره بقانون

..بعض الوزراء والمسؤولين يعتقدون ان جهاز المراقبين ملك له ويصدر قرارات بها تجاوزات مالية واضحة ..الوزراء لا ياخذون بتعليمات المراقب لكن بعد اصداره بقانون سيكون له قوة لذلك نتعجب ان يكون لديوان المحاسبة تحفظ علي جهاز المراقبين فلا يعتقد الديوان ان الجهاز سياخذ عمله،و نؤكد ان رئيس جهاز المراقبين لابد ان يكون بدرجة وزير ولابد ان يكون له وضع مالي وامني جيد.

عبد الله الطريجي :انا حزين لما وصل اليه الفساد في اغلب مؤسسات الدولة..هناك اناس لا يستحقون ان يكونوا مواطنين او مسؤولين من كثرة الفساد ،ولمواجهة الفساد لابد ان تفعل الية المراقبة وان ينشا جهاز المراقبين الماليين بقانون لان الوضع الحالي ، فيه المراقبون لا يستطيعون القيام بدورهم لوجود ضغوط عليهم من قبل متنفذين وبعضهم اطلعنا علي الضغوط التي يتعرض اليها ..هناك مغريات تعرض علي المراقبين الماليين ولذلك يجب تحسين معاشاتهم واعطائهم المزايا ،واسجل الشكر لوزير الخارجية الذي يتجاوب مع ملاحظات ديوان المحاسبة واتمني من باقي الوزراء ان يحذوا حذو وزير الخارجية

فيصل الشايع :نود معرفة ماذا فعلت لجنة الميزانيات بالنسبة لمذكرة ديوان المحاسبة حول تحفظه علي قانون المراقبين الماليين خاصة وان هذه المذكرة لم نطلع عليها وماذا عن الشركات هل تخضع لرقابة الجهاز

عدنان عبد الصمد :بعد مفاوضات عسيرة تمت بين لجنة الميزانيات والحكومة تعادل مفاوضات النووي الايراني تنازلنا علي ان يشمل قانون المراقبين الشركات وان كنا نامل ان يشمل القانون الشركات التابعة للقطاع النفطي وهذا نوع من المرونة ابديناه لتمرير القانون ،ولا نريد الاساءة الي ديوان المحاسبة واخذنا ملاحظات جميع الاطراف وهذا القانون متعوب عليه ولا شبهة دستورية تشوبه ولا يوجد تعارض بين القانون واختصاصات ديوان المحاسبة

سعدون حماد :هذا القانون ياتي لمعالجة السلبيات في عمل المراقبين الماليين ونريد سماع راي الحكومة خاصة انه شبه اجماع من نواب الامة علي القانون واقترح التصويت علي القانون في مداولتيه نظرا

مرزوق الغانم متحدثاً من مقاعد النواب

■ الشركات التي قامت بفحص المقاطع لم يتم إختيارها بناء على اهواء شخصية وانما بناء على ترشيح الأجهزة الرسمية

الشيخ محمد العبدالله يلقي بيان الحكومة

■ الحكومة قامت بتكليفي بإحالة كل التسجيلات الى النيابة العامة للتحقيق فيها وانتهت النيابة إلى قرارها بالحفظ

■ نحن مجتمع يرفض البعد عن القيم والأخلاق التي تربينا عليها .. ومن العيب التشكيك بذمم ثلاثة من شيوخ قضائنا

■ الغانم : الرئاسة راس وأنا رأس .. ويجب علي أي مواطن شريف أن يكشف المعلومات التي تهدف لأكبر مؤامرة

■ انا لا أدافع عن قضية شريط أو تخابر كل واحد يدافع عن نفسه .. أنا اقول ليش الكذب على الشعب الكويتي

متابعة نيابة - حكومية

■ من تواجدوا في ساحة الإرادة كانوا يريدون افتعال مشاكل مع الداخلية ومحاميهم معهم

جمهور الحضور يتابع باهتمام